ورقة عمل

الآثار المتوقعة لرفع سعر الصرف الجمركي

إجراءات مقترحة لزيادة الموارد المالية

الباحث الإقتصادي :

ناظم صالح إسماعيل

2023م

المقدمة

ان التوجة برفع الصرف الجمركي يطرح تساؤلات عديدة حول آثاره العكسية في بلد يعتمد على الاستيراد سبيلا ً وحيداً للاستمرار على قيد الحياة، وهذا الأمر لا يمكنه أن يجبّ محاولات اليمني على تلك الإجراءات في بلد اعتاد فيه التجار أسلوب التهرب الضريبي، واستراتيجية الدفترين، وهذا التحايل على الإجراءات القانونية، سينسحب بالتأكيد على المجال الجمركي من أجل تفادي مضاعفة الرسوم عشر مرات. وكذا تثار العديد من التساؤلات والاستفهامات حول الدولار الجمركي، ماذا يعني؟ وما هي النتائج المرجوة والمتوقعة من ذلك الرفع؟

الدولار الجمركي :

هو مصطلح اقتصادي يحدد على أساسه سعر الصرف الذي تحصل به وزارة المالية اليمنية على ضرائبها ورسومها الجمركية للبضائع المستوردة، ومن ثم فهو ليس سعر الدولار الذي يحدد سعر استيراد السلعة لكنه يقتصر فقط على رسوم وضرائب وزارة المالية التي تُحصلها على تلك السلع وفقا للنشرة المقررة لأسعار الرسوم على كل سلعه. ومن ثم فمن البديهي يتفاوت تأثير رفع الدولار الجمركي على السلع وفقًا لحجم الضرائب والرسوم المقررة على السلع والذي يختلف باختلاف نوع السلعة.

النتائج المرجوة من رفع الصرف الجمركي :

أن لوزارة المالية عدة أهداف وأسباب مرجوة من خلال عملها بمنظومة الدولار الجمركي ، يمكننا تحليل الأسباب التي بنت عليها وزارة المالية قرارها بتعديل الدولار الجمركي في عدة محاور، يتمثل **المحور الأول** منها في الحد من آثار التضخم، وذلك لتخفيف الأثر على المواطنين، فتم التوجه نحو العمل وفقًا لتلك المنظومة لإضفاء مزيد من الاستقرار على أسعار السلع المستوردة وتنظيم السوق؛ بهدف حماية التجار والمواطنين من أي تغيرات يومية قد تحدث في سعر الريال اليمني ، هذا بالإضافة إلى التدخل في

الأوقات الحاسمة ووضع سعر منخفض للدولار الجمركي لحماية المواطنين من آثار التضخم .

أما المحور الثاني فهو يتمثل في السعي إلى تقليل الطلب على المنتجات المستوردة غير الضرورية، والتحول نحو الضروريات والاحتياجات الأساسية للبلاد، وإتاحة فرص أكبر للمنتجات المحلية للمنافسة، فتلك الزيادة في الدولار الجمركي سيترتب عليها زيادة في أسعار السلع المستوردة خاصة تلك التي يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة عليها مثل الأجهزة المنزلية (الثلاجات والغسالات) والتي تصل نسبة الرسوم الجمركية المفروضة عليها إلى 60% من قيمة المنتج .

اما المحور الثالث : أن إجراءات الحكومة بشأن رفع الدولار الجمركي، جاءت نتيجة لأن سعر الدولار الجمركي غير متوازي مع سعر السوق، كما أن هناك عجز في الموازنة التقديرية للحكومة، لذا أرادوا تغطية هذا العجز برفع الدولار الجمركي، الذي يعد أحد أدوات تغطية العجز.

الأثار المتوقعة من رفع سعر الصرف الجمركي على عدن بحسب وجهة نظري :

1. ان زيادة رفع الصرف الجمركي سوف يؤدي إلى مضاعفة أعباء المواطنين وسيلقي بتبعياته السلبية على البلاد ، وسيكون بمثابة إعصار جديد على الاقتصاد اليمني ، وسيهدد الاستقرار الاجتماعي للمواطن الفرد، والمجتمع بشكل عام.
2. أتوقع أن يؤدي رفع الصرف الجمركي إلى مستويات قياسية، ومن ثم تعديل طريقة احتساب الرسوم إلى مضاعفة الأعباء المباشرة وغير المباشرة على التجار والمستهلكين، وكذلك على الحركة الاقتصادية والإنتاجية في البلاد.
3. أتوقع أن تؤثر الإجراءات المقترحة لزيادة الصرف الجمركي

بصورة مباشرة وأكيدة في المواطن اليمني، وكذلك تضرر القطاعات الإنتاجية، حيث سيحدث ارتفاع كبير سيطاول الأسعار، وسيشعر به المواطن. ويترافق هذا الأمر مع تضخم كبير ليطاول القدرة الشرائية لأكثر من 80 في المئة من الشعب اليمني، مع توقع زيادة أعداد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

4. الفت النظر إلى تأثر القطاعات المستوردة من رفع الرسوم في "بلد يقوم اقتصاده على الخدمات، ولا يمتلك مواد أولية، ويستورد لإعادة التصنيع، والتصدير، ناهيك باستيراد الأسمدة للزراعة والحبوب والبذور". من هنا، سيكون لرفع الرسوم الجمركية آثار قاسية على الاقتصاد المحلي، وسيؤدي إلى مزيد من التباطؤ والركود الاقتصادي".

5. أن في حال تضاعفت الرسوم الجمركية في ظل الانهيار الاقتصادي الذي تعيشها بلادنا، اتوقع أن يلجاء التجار إلى التهرب من الرسوم الجمركية مما يؤدي إلى حرمان الدولة جزءاً من مواردها وانتشار الرشوة والفساد. ومن هنا ارى إلى ضرورة توحيد أسعار الصرف من جهة، في موازاة "تخفيض الجمارك إلى أقل الحدود الممكنة، ووقف جميع الاستثناءات، وربما إلغائها، وفتح حرية التجارة العالمية وتحرير الاستيراد و التصدير لأي أحد، من أجل تحفيز الأعمال والحركة الاقتصادية ، بالتالي تخفيف الأزمة الخانقة"، بالإضافة إلى ""تخفيف الضرائب، وتوحيدها، وتبسيطها من أجل تشجيع المواطنين على دفعها وعدم اللجوء إلى التهرب، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع واردات الدولة بصورة أكيدة".

6. أتوقع آثاراً سلبية على الخزانة لأن المداخيل ستتراجع، وستزايد التهرب الضريبي، وستبدأ الشركات في إغلاق أبوابها، وكذلك هجرة رأس المال، وعليه لن تؤثر إيجاباً في المالية العامة،

7. أن وضع رفع الدولار الجمركي في خانة تغذية موارد الخزانة، لأن "مشكلة الخزانة هي النفقات المرتفعة، والواجب تخفيضها، بالتالي فإن معالجة النفقات المرتفعة من خلال زيادة الواردات أمر سبق تجريبه، وفشل ، حيث عجز رفع الرسوم والضرائب في زيادة واردات الدولة والخزانة، واتضح أنه كلما زاد الضرائب كانت المداخيل الضريبية في هبوط وتراجع وفق معادلة (منحى لافير) الاقتصادية، لأن بعض البلدان تصل إلى مكان لا تؤدي زيادة الضرائب إلى نظيرتها في الواردات، لأن أصحاب المؤسسات يفضلون إقفالها على دفع رسوم مرتفعة في بلد خرب، وتتراجع الحركة الاقتصادية، وينقلون استثماراتهم إلى دول أخرى".

الحلول والتوصيات :

1. على الدوله ومصلحة الجمارك مراقبة فواتير الاسعار المستوردة من الخارج لانه اكثر الشحنات او البينات أو الفواتير التي تأتي من الخارج تكون مضروبه والاسعار تكون ناقصه مثلا ً : اذا كانت الفاتورة ب ١٠٠ الف دولار تسجل ب ٢٠ الف دولار وهكذا ، مما يجعل السعر منخفض على سعر الفاتورة ولذلك فانه من الواجب عليهم هو مراقبه الفواتير مما يؤدي إلى زيادة الدخل الجمركي ودعم خزينة الدولة أما الزيادة الجمركية المبالغ فيها فيها فارغة .
2. على الحكومة الشروع في إصلاحات إدارية ومالية مثل، تنظيم عمليات تحصيل الإيرادات، محاربة الفساد في مفاصل الدولة وتفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة و المحاسبة ومكافحة الفساد، ومحاسبة المتورطين في قضايا فساد، والتوقف عن صرف النفقات غير الضرورية، وتوقيف التوظيف غير القانوني في كل المصالح الحكومية، علاوة على تنظيم سوق السلع وسوق الصرف وحماية

المستهلكين، وبالتالي فإن عدم الإقدام على إصلاحات كهذه لن يؤدي إلا لمزيد من التدهور الاقتصادي والمالي.

3. الموافقة على سداد قيمة الفواتير للمورد الأجنبى من حسابات المستورد خارج اليمن حتى لا تشكل هذه المدفوعات ضغط على العملة الاجنبية للجهاز المصرفى او سوق العملة خارج البنوك ، ليقدم المستورد فاتورة الاستيراد، موضحًا أنها مدفوعة للمورد الاجنبى ليقبلها البنك ويستخرج "نموذج الاستيراد " بموجبه ويقوم المستورد بالسير فى اجراءات التخليص والافراج عن البضائع دون الجاجة الى الضغط على العملة الاجنبية داخل اليمن .

4. تشجيع المصدرين لبيع حصيلة صادراتهم للبنوك مقابل صرفهم للدعم النقدى المقرر من الدولة بالاضافة الى عمل هامش ربح اضافى حسب سعر الدولار فى السوق خارج البنوك وليكن ١٠% (بسعر اليوم) اضافة على السعر الرسمى للدولار فى البنوك وهذه حصيلة تمثل ٣٢ مليار دولار .

5. اصدار تعليمات داخلية دون قرارات معلنه برفع او اطلاق حد دخول العملة الاجنبية خلال الوصول فى المطارات و الموانئ اليمنية والذى كان عشرة الاف دولار واطلاقه دون حد اعلى حتى نشجع المسافرين الى اليمن باحضار مبالغ كبيرة من العملة الاجنبية ليكون دعم مهم للاقتصاد القومى ، مع الحفاظ على نسبة العشرة الاف دولار عند السفر خارج اليمن .

6. عمل حزمة قرارات لتشجيع تجارة الترانزيت من خلال المناطق الحرة فى الموانئ والمطارات اليمنية ، والتى تدر عائد كبير دون تكلفة حقيقية .

7. لرجوع سريعا لنظام مستندات التحصيل وتسهيلات الموردين مع وضع ضوابط لهذا النظام يكفل عدم عشوائية القرار وعدم الضغط على سوق العملات الاجنبية .

8. وضع حلول سريعة للبضائع المكدسة فى الموانئ وعمل بعض الاعفاءات الضريبية او الجمركية او اعفاءات من الغرامات والارضيات عليها حتى يخفف من الضرر الواقع على هذه البضائع جراء القرارات الصادرة التى تسببت فى هذه الازمة .

9. التوجة الى تشجيع الصفقات المتكافئة فى العمليات الاستيرادية مع منحها مزايا اضافية .

10. التعامل بالعملة المحلية للدول التى تتمتع اليمن بعلاقات خاصة معها وربطها باسعار العملات المختلفة فى البنوك اليمنية حتى نستطيع التخلص من سيطرة الدولار وتخفيض سعر العملات الاجنبية

11. ان يتم تشجيع اليمنيين العاملين بالخارج لبيع حصيلة مدخراتهم للبنوك مقابل عمل هامش ربح اضافى حسب سعر الدولار فى السوق خارج البنوك وليكن ١٠% (بسعر اليوم) اضافة على السعر الرسمى للدولار فى البنوك .

12. دعوة اصحاب الخبرة من الشعبة العامة للمستوردين فى الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية والاستعانة بهم فى وضع الحلول من خلال واقع التجربة والخبرة لديهم الى جانب اساتذة الجامعات والبنوك وممثلى الوزارات .

ختاما :

إن ارتفاع الدولار الجمركي سيساهم في زيادة أسعار السلع مما سيكون له أثر على تقليل الطلب محليًا على المنتجات المستوردة والنظر إلى المنتجات محلية الصنع، على الأقل في الوقت الحالي، قبل أن يعود سلوك المستهلك نحو السلع المستوردة مرة أخرى في حال ارتفاع الأجور، من ناحية أخرى من المتوقع أن يسهم سعر الدولار الجمركي الجديد في التحول نحو إيجاد مصدر آخر لاستيراد السلع من الأسواق التي تربطها اتفاقيات تجارية مع اليمن وتمنحها إعفاءات جمركية (الأسواق الأوروبية) وهو ما سيدفع دول جنوب شرق آسيا بالتحديد إلى السعي نحو عقد اتفاقيات مع اليمن تسمح لها بتصدير منتجاتها بإعفاءات جمركية أسوة بتلك السلع التي يتم استيرادها من أوروبا.

من جانب آخر فإن رفع سعر الدولار الجمركي سيرفع من تكاليف إنتاج السلع المحلية وهو ما سيكون له أثر على ارتفاع معدلات التضخم، ومن ثم فقد نرى توجها لرفع أسعار الفائدة من جانب المركزي اليمني لمجابهة المعدلات المرتفعة من التضخم. لكن الناتج النهائي لتطبيق تلك السياسات يتمثل في توجه الدولة نحو مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للإنتاج، وإيجاد بدائل محلية قادرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة مرتفعة الأثمان، ومن ثم فهي حافز رئيس لزيادة الاستثمار محليًا، وزيادة الإنتاج و التصدير.